

((قراءة في قانون الانتخابات))**حلقة نقاشية مشتركة عن قانون الانتخابات في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية**

عقد قسم دراسات حقوق الانسان والمجتمع المدني برئاسة رئيس القسم الاستاذ المساعد الدكتور علي مجيد العكيلي وقسم الدراسات السياسية برئاسة رئيس القسم الاستاذ المساعد الدكتور حيدر علي حسين في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية وبالتعاون مع المفوضية المستقلة للانتخابات/ مكتب الرصافة في الحلقة النقاشية المشتركة والموسومة: **(قراءة في قانون الانتخابات)**، وبحضور عدد من الأساتذة والمختصين بالشأن الانتخابي.

وتضمنت الحلقة ثلاثة محاور سلطت الضوء على عمل المفوضية وما أنجزته من أمور فنية ولوجستية خلال المرحلة الماضية، فيما يتعلق بتحديث سجلات الناخبين وتحويل بطاقة الناخب من عادية الى بايومترية، في سبيل التهيئة بشكل نهائي للانتخابات النيابية المزمع اجرائها في شهر تشرين الأول القادم.

وتطرقت الحلقة النقاشية الى قانون الانتخابات الجديد الذي ستجرى وفقه الانتخابات والذي شرعه مجلس النواب على أثر المطالبات الشعبية بتعديله واقراره ليمثل إرادة الناخب بصورة حقيقية، وطريقة توزيع الدوائر الانتخابية في كل محافظة على حدة، ومن ثم الكيفية التي تم اعتمادها لتوزيع المقاعد وفقاً لهذه الدوائر، فضلاً عن آلية حساب مقاعد الكوتا النسائية والأقليات، ومن ثم تشخيص إيجابيات القانون وسلبياته.

وتوصلت الندوة الى تقديم العديد من التوصيات أهمها:

- 1- أهمية التواصل المستمر مع مؤسسات التعليم العالي بصورة عامة والتنسيق مع الجامعات وتشكيلاتها كافة لغرض تنظيم الندوات التثقيفية وورش العمل والحلقات النقاشية التي تهدف لحث الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية.
- 2- حث الطلبة والطالبات ومنتسبي الجامعة على استلام بطاقاتهم البايومترية والادلاء بأصواتهم في الممارسة الديمقراطية.
- 3- الاتفاق على تواصل التعاون بين إدارة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ومكتب مفوضية الانتخابات في الرصافة لغرض إقامة النشاطات العلمية والتثقيفية المشتركة والخاصة بموضوع الانتخابات بصورة عامة.
- 4- اشراك منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي لغرض نشر التوعية بأهمية المشاركة الواسعة والفاعلة في الانتخابات المقبلة.